الهدامة، وعززت مركز حركة العمل ذات القيم الاصيلة. إن نتائج الانتخابات هذه ستكون بالنسبة لجمهور العاملين وللشعب في اسرائيل بمثابة نقطة انطلاق لإبعاد حكومة ليكود الفاشلة عن الحكم» (المصدر نفسه).

أما بالنسبة لليكود، فتدل النتائج على أنه حافظ، تقريباً، على قوته؛ حيث حصل على نحو ٢٧٪ من الأصوات، مقابل نسبة مقدارها ٢٨,١٨٪ كان قد حصل عليها في الانتخابات السابقة. ويبدو أن الانخفاض في نسبة الأصوات التي نالها ليكود، والذي يقدّر بنسبة ١,١٨٪، إنما يعود إلى انسحاب حزب راتي وخوضه الانتخابات بقائمة منفردة وحصوله كما سبق وذكرنا، على ١,٢١٪ من الأصوات. وقد لاقت هذه النتائج ارتياحاً ظاهراً لدى زعماء ليكود؛ حيث أعلن رئيس الحكومة بيغن «ان انتخابات الهستدروت كانت جيدة سواء لناحية نتائجها أم لناحية التوقعات المتعلقة بانتخابات الكنيست» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/٨١، ص ٤). وأضاف بيغن أن النتائج أظهرت أن «ليكود يتمتع بقوة تأييد بين الجماهير، ولن تُضعف أية دعاية من قوة مؤيديه والمؤمنين به». وبالنسبة للكنيست يجب أن نتذكر أن التأييد الذي يحظى به من جانب الأشخاص غير المنتمين إلى الهستدروت، كان دائماً يفوق التأييد له بين أعضاء الهستدروت. وقد اتضح [بناءاً على نتائج انتخابات الهستدروت هذه] إن لدى ليكود إمكانات جيدة لتشكيل الحكومة القادمة في اسرائيل» (المصدر نفسه).

كذلك، أعلن الوزير دافيد ليفي، رئيس قائمة ليكود في الكنيست، والذي اتُهم، خلال المعركة الانتخابية، على أنه «الرجل القوي للهستدروت»، ان ما أظهرته نتائج الانتخابات هذه هو حفاظ ليكود على قوته وبقائه الحزب الأول. ومما قاله ليفي، في هذا الصدد: «لقد استغل المعراخ كامل قوته، ومع ذلك، جاء الارتفاع في الأصوات لصالحه زهيداً». وأضاف: «ان توقعات استطلاعات الرأي العام قد تحطمت [نتيجة هذه الانتخابات] على أرض الواقع» (المصدر نفسه، ص٧). كذلك، أعلن سيمحه أولبخ، زعيم حزب الاحرار في ليكود ونائب رئيس الحكومة، عن اعتقاده «بأن ليكود، استناداً إلى نتائج انتخابات الهستدروت سيشكل الحكومة المقبلة» (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل أن ارتياح المعراخ لنتائج الانتخاب من جهة، وترحيب ليكود بها من جهة أخرى له ما يبرره على أرض الواقع؟ ثم، ما هي دلالات هذه الانتخابات بالنسبة لانتخابات الكنيست التي ستجري في آخر حزيران (يونيو) المقبل؟

وقبل الرد على هذين السؤالين لا بد من ذكر بعض ما تميزت به هذه الانتخابات. فلنذكر، على سبيل المثال، الدعاية الانتخابية التي رُكّز عليها كل من المعراخ وليكود بصفتهما أكبر قائمتين للهستدروت. ويلاحظ هنا، أن التركيز كان، في الأساس، على زعماء القائمتين أكثر منه على مضمون برامجهما الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين، رُكّز المعراخ على شخصية ميثل واصفاً إياه «بالرجل الجيد»، رُكّز ليكود على دافيد ليفي معتبراً إياه «الرجل القوي للهستدروت»، كما سبق وذكرنا. وبالطبع، فإن هذه الدعاية «لم تكن تتناسب ودور الهستدروت كمؤسسة تشمل أكثر من نصف سكان اسرائيل، وتهتم بالقضايا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بكل اسرائيلي سواء كان عاملاً مأجوراً أو مستقلاً، مستخدماً أو رب عمل، يسارياً أو يمينياً، من الطائفة الشرقية أو الغربية، يهودياً أو عربياً. فنشاطات الهستدروت، سواء كانت ناجحة أم فاشلة، إنما تحدد بمدى كبير النشاط الاقتصادي بمجمله، وبمدى الرخاء وتوزيع الداخيل ومستوى المعيشة لكل فرد، وثمة تأثير لذلك على الهجرة والنزوح، وعلى المناعة القومية والركيزة الامنية» (أوري النيري في هاعولام هازيه، ٨/٤/٨١، ص ٣٥).

إضافة إلى التركيز على شخصية زعماء القوائم، فإن الدعاية الانتخابية لم تخلُ، أيضاً، من الاتهامات المتبادلة خصوصاً بين زعماء المعراخ وليكود. فمثلاً، اتهم زفولون شليش، احد أعضاء كتلة ليكود في الهستدروت، زعماء المعراخ بأنهم لا يدافعون عن عمال الانتاج، ولا يهتمون بمساواتهم مع موظفي الخدمات من ناحية شروط